حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد إبريل – يونيو 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

التجربة الديموقراطية الأولى في الكويت ١٩٣٨-١٩٣٩

ابتسام عبدالله شيخ الصافي*

أستاذ مساعد/التاريخ الحديث/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم التاريخ/ جامعة الملك سعود
dr.ibtisamsafi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/5/26
تاريخ قبول البحث: 2022/7/8
تاريخ النشر: 2023/6/30

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المراحل التي عرفها مجلس النواب الكويتي وخاضها، والمكابح وعوامل الفشل التي واجهتها، ثم الآفاق المستقبلية التي تنتظر هذه التجربة الديمقراطية الواعدة. تنبع أهمية التركيز على التجربة الكويتية ودراسة المواقع الرئيسية التي شكلت مسارها من حقيقة أن دولة الكويت اعتمدت نظام ديمقراطي برلماني قبل دول الخليج العربي الأخرى، وأن البذور الأولى لهذا النظام قد زُرِعَت فيها مرحلة الاستقلال السابقة، والتي تم تقويتها بعد ذلك بشكل مستقل وزاد من فعاليتها وحيويتها. ربما كان عام 1921 بداية أول انتخابات ديمقراطية في الكويت، عندما أجريت أول انتخابات تشريعية في الكويت لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الكويتي عام 1938، لكن أمير الكويت الراحل الشيخ أحمد الجابر آل مبارك الصباح حل اللجنة عام 1939. ولم تعاود تجربة مجلس النواب الكويتي الظهور حتى عام 1962، بعد حصوله على الاستقلال، لأنه جرت انتخابات تشريعية ثانية في عام 1962، والتي عززت المجلس التشريعي الكويتي الثاني (المجلس التأسيسي) المكون من (20) عضوًا، والذي عُرف فيما بعد بمجلس الأمة.

الكلمات المفتاحية: الكويت، مجلس الأمه، برلمان، ديمقراطية، مجلس نواب

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

المقدمة

تعتبر التجربة البرلمانية في الكويت من أبرز تجارب الوطن العربي بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص. إن الشخصية القبلية التي تتمسك بالقيم الاجتماعية والسياسية في الحكم والإدارة العامة لها التأثير الأكبر على قمة هرم السلطة، سواء في إدارة الشؤون العامة في الدولة أو في تعيين الهيئات الإدارية والاستشارية والقضائية. كانت الكويت حالة فريدة في منطقة الخليج حيث تم إنشاء هيئات استشارية كان لها وضع إلزامي على عدة مراحل منذ تأسيس الكويت في أوائل القرن الثامن عشر، عندما تعاقد كبار الشخصيات من زعماء القبائل والتجار وأصحاب الأموال مع عائلة الصباح تحت قيادة الصباح الأول الذي كان يحكم ويتفرغ لإدارة الشؤون العامة لأهل الكويت وتنظيم شؤون الحياة بالتشاور مع هؤلاء القادة، لكن هذا الاتفاق أحبطه حالة من اللامبالاة والضعف في مراحل عديدة.

وقد جرت محاولات لاستعادة هذا التوافق، وكان أبرزها حكم الشيخ أحمد جابر الصباح، خاصة بعد صعوده إلى السلطة عام 1921، عندما دعت الحركة الإصلاحية الأولى إلى إنشاء أول مجلس استشاري بشروط متفق عليها. لكن هذه التجربة لم تدم طويلاً لأسباب خاصة، لكنها فتحت المجال لتطوير مطالب القادة والأعيان لتولي دور أكبر في تسيير شؤون البلاد، إلى أن ظهرت حركة إصلاحية أقوى ومنظمة وذات خبرة في عام 1938 م والتي تمكنت من التوصل إلى اتفاق مكتوب مع الحاكم عُرف بأول وثيقة دستورية تم على أساسها إبرام العقد بين الحاكم والأعيان، وتناولت هذه الدراسة تطور نظام الحكم في هذا المجال في مرحلة خاصة، وهي مرحلة إعداد وتنفيذ الوثيقة الدستورية عام 1938، من خلال البحث في عدة نقاط:

1- مراحل التطور وتشكُّل الحركة الإصلاحية من قِبَل الزعماء والوجهاء حتى الوصول إلى الوثيقة الدستورية الأولى بتوافق مع الشيخ أحمد الصباح وتحولها إلى قاعدة أساسية في الحكم وإدارة شؤون البلاد.

2- دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها الكويت والتي ساهمت في دعم حركة الإصلاح واقناع الأمير بضرورة انتخاب مجلس تشريعي واعداد وثيقة دستورية يتم على أساسها إدارة شؤون البلاد، وقد تناولت الباحثة اهم المنجزات التي حققها المجلس التشريعي المنتخب في الفترة القصيرة التي عمل بها المجلس.

3- تناول البحث الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى الانتكاسة والارتداد عن مسار العمل بالوثيقة الدستورية ودفعت أمير البلاد إلى اتخاذ قرار بحل المجلس التشريعي المنتخب وإلغاء العمل بالدستور.

4- البحث في النتائج المترتبة على هذه الخطوة وعلى الحياة السياسية في الكويت، خاصة دخول البلاد في حالة من العنف والصدام، مما أدى إلى سقوط ضحايا واعتقال عدد من الشخصيات البارزة التي كانت تتبنى الدعوة إلى المسار الإصلاحي، ووصول البلاد إلى حالة من الركود السياسي حتى نهاية حكم الشيخ أحمد جابر الصباح عام 1950م.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مرحلة تاريخية مهمة في تشكيل الحركة السياسية الإصلاحية في الكويت وهي مرحلة تأسيس أول مجلس شعب تشريعي مُنتَخَب في مرحلة مبكرة من تاريخ الكويت، مقارنة بمن حولها من الدول.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها جاءت في هذا التوقيت الذي تعيش فيه الكويت تطورات سياسية مهمة، مع انتقال الحكم لأمير جديد وولي عهد جديد ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة، مما أدى إلى انشغال الكثيرين بمعرفة تطورات الواقع السياسي وتداعياته، وما يمكن أن تسير عليه الأمور استناداً للتجربة التاريخية لهذا البلد.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي: كيف تم تشكيل المجلس التشريعي المُنتَخب في الكويت عام 1938، في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الكويت؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد من الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن أن توصلنا للإجابة على التساؤل الكبير؟

1- لأي مدى ساهمت البيئة الاجتماعية للمجتمع الكويتي في ظهور حركة الإصلاح؟

2- ما هي العوامل الداخلية التي أدت إلى تبلور حركة الإصلاح داخل الكويت في عهد الشيخ أحمد جابر الصباح؟

3- إلى أي مدى ساهمت العوامل الخارجية على تعزيز حركة الاصلاح في الكويت؟

4- إلى أي مدى نجح المجلس التشريعي في تحقيق مصالح الشعب الكويتي؟

5- ما هي الأسباب التي أدت إلى فشل التجربة البرلمانية وحل المجلس التشريعي؟

6- ما هي تداعيات قرار الأمير بحل المجلس التشريعي على تطور الحياة الدستورية في البلاد؟

فرضيات الدراسة:

1- ساهمت البنية الاجتماعية على إيجاد عقد اجتماعي بين آل الصباح وبقية أهل الكويت يضمن دوراً لوجهاء المجتمع في إدارة شؤون الحكم.

2- ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية في تشكيل حركة اصلاح فاعلة، دفعت الأمير إلى قبول وجود مجلس تشريعي واصدار وثيقة دستورية.

3- لعبت القوى الخارجية دوراً ايجابياً في دفع الأمير لقبول تشكيل مجلس تشريعي.

4- ساهمت الحركة المعرفية والتواصل مع المجتمعات العربية في تقدم الحركة الاصلاحية وقدرتها على تحديد الأهداف والمطالب.

5- شكلت عوامل داخلية وخارجية في دفع الحاكم إلى حل المجلس التشريعي.

6- أدى حل المجلس التشريعي وتعطيل العمل بالدستور إلى أزمة داخلية وشلل في الحركة الاصلاحية السياسية.

الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود المكانية: دولة الكويت

الحدود الزمانية: هي فترة حكم الأمير أحمد جابر الصباح 1921- 1950.

المدخل التاريخي

يختلف المؤرخون حول تاريخ تأسيس الكويت، لكن هناك إجماعًا على أن القبائل العربية التي تعيش في المنطقة اتفقت فيما بينها على أن يتولى قيادة المجتمع الكويتي من وافق من آل الصباح على أن يكون حاكماً للبلاد بالتشاور مع شعبها، واعتبار أن معيشة الشعب الكويتي في هذه الفترة كانت تعتمد على ما يمكن أن ينتجه الشعب الكويتي من تعدين اللؤلؤ والتجارة. وكان واضحاً أن شعب الكويت لم يخضع لسلطة الأمير خضوعاً مطلقاً، إذ لم تكن له سلطة أخرى سوى اتفاق بين الزعماء والأعيان على الحاكم. حاول الأمير تجاوز زعماء الأسرة وكبار التجار في مراحل مختلفة، فظل شيوخ العشائر والتجار الأثرياء يطلبون من الحاكم السماح لهم بلعب دور في إدارة شؤون الحكومة بما يخدم مصالح شعب الكويت.

مع تطور الوضع في منطقة الخليج العربي وتنامي اهتمام القوى الدولية بهذه المنطقة، وظهور صراع على النفوذ في المنطقة والتنافس بين القوتين الرئيسيتين في هذه المنطقة، وهما الإمبراطورية العثمانية حيث تم تنفيذ الحكم في بغداد والبصرة والمملكة المتحدة ممثلة بالحاكم في الهند، الذي أشرف على النفوذ البريطاني في المنطقة من خلال اتفاقيات وترتيبات مع شيوخ هذه المناطق لتأمين خطوط التجارة بالقرب من مدخل الخليج الفارسي. ترافقت هذه المرحلة مع اشتداد الصراع من أجل السيطرة والهيمنة على منطقة الخليج العربي، وخاصة على الكويت، مما أدخل الشعب الكويتي في صراعات مع القوى الخارجية المطابقة وحدود السلطة لأبنائه من بعده.

أولاً: محاولات المشاركة في الحكم

المحاولة الأولى: تشكيل أول مجلس شورى في الكويت

شهدت الكويت تحركات إصلاحية، خاصة بعد وفاة حاكمها سالم الصباح واستيلاء ابن أخيه الشيخ أحمد جابر الصباح على السلطة، حيث بدأ أعيان البلاد يتنقلون ويعقدون اجتماعات لكبار الشخصيات والتجار لوضعها والضغط على الأمير الجديد، خاصة بعد أن شعر السكان بالحاجة الملحة للمشاركة الفعالة في القرارات التي يتخذها. في أبريل 1921، تم إنشاء أول مجلس استشاري في الكويت، حيث تكون من اثني عشر عضواً من أعيان وتجار الكويت وأصحاب الرأي فيها، وستة منهم يمثلون المنطقة الشرقية من البلاد، وستة آخرون يمثلون المنطقة الغربية.[1]

وقد تشكل المجلس غير المنتخب من رئيس هو حمد عبد الله الصقر، ونائبه يوسف القناعي، وقد اتفق المجلس مع الأمير على عدة نقاط وهي:

- أن تكون الشرعية أساس الحكم.

- المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلاد.
- مشاركة العامة في كل ما يُصلح حياة الكويتيين.[2]

ورغم موافقة الأمير على هذه المطالب، في ظل قلة الخبرة والمعرفة في إدارة هؤلاء الأعيان، استطاع الأمير إضعاف المجلس من خلال استغلال الخلافات وغياب الأعضاء عن الاجتماعات، مما أدى إلى حل المجلس قبل الأوان، و كان من المؤسف والمحزن أن هذا المجلس لم يدم طويلاً، وتضاربت التصريحات حول من يتحمل مسؤولية إفشال هذا المشروع ومن يتحمل مسؤولية الفشل، وبفضل شهادة عضو المجلس عبد العزيز الراشد برأ الأمير من المسؤولية، و استطاع أن يعرّف من هو المسؤول من بين أهل هذا المجلس.[3]

ومع أنها تجربة قصيرة انتهت بالفشل إلا أنها تعتبر خطوة متقدمة بمقياس المجتمع العربي الخليجي والجزيرة العربية وخطوة أساسية في طريق إرساء نظام الحكم النيابي في الكويت فيما بعد، كما كانت ذات أثر سلبي على عدد من الكويتيين الذين انتابهم الشك في إمكانية نجاح مثل هذه المحاولات في المستقبل. لكن الحركة تعتبر مشاركة شعبية وكانت بمثابة المنبه المبكر الذي هيأ لاحتمال سلطة دستورية فيما بعد.[4]

المحاولة الثانية: تشكيل أول مجلس بلدي

بعد تجربة مجلس الشورى عام 1932، أجريت أول عملية انتخابية في تاريخ الكويت، وهي انتخاب المجلس البلدي لتأسيس بلدية الكويت عام 1930. ولدت الفكرة بعد زيارة الشيخ يوسف القناعي إلى الكويت والبحرين وشاهد الخدمات الملموسة التي قدمتها بلدية المنامة التي تأسست عام 1919. ولعبت دورًا في تأسيس البحرين وسعى الشيخ القناعي إلى إنشاء بلدية المنامة في البحرين واقتنع مجموعة من الوجهاء الكويتيين به. فقاموا بعرضها على الشيخ أحمد الجابر الذي اقتنع بها ووافق على إنشائها.[5]

لكن أول تجربة للانتخابات المحلية في الكويت كانت عام 1934، حيث تمت دعوة أعيان البلاد ووجهاء وأصحاب الحل والعقد إلى اجتماع، وانتخب بعدها الأعضاء سراً ودون تعيين وهذا يمثل واقعًا اجتماعيًا في الكويت يتسم بروح قبلية. ساهم إنشاء مجلس المدينة في إنشاء كيان لامركزي يتمتع بشخصية معنوية ويعبر عن إرادته في مجلس مُنتَخَب، ولديه صلاحيات واسعة ويقوم بأنشطة متعددة يكون فيها ما هو مجتمعي بطبيعته، بما في ذلك تلك التي تقع ضمن اختصاص الوزارات.[6]

أما عن طريقة انتخاب المجلس البلدي، فقد حدد قانون بلدية الكويت الصادر في يونية 1930 في مادته الثالثة أن أعضاء المجلس البلدي يُنتَخَبون من الوجهاء، من طلبة العلم والتجارة وكل من له علم باختيار الرجال.[7]ووفقاً للقانون التأسيسي للبلدية فإن المجلس يتألف من اثني عشر عضواً عن طريق الانتخاب، ورئيس يعينه الحاكم من بين أعضاء أسرة الصباح ويعتبر نظام انتخاب الأعضاء أول نظام انتخابي يطبق في الكويت.[8]

وأما طريقة الانتخاب فتنص عليها المادة السادسة من القانون كما يلي: تكون صفة الانتخاب بأن يكتب كل منتخب نصف عدد الأشخاص الذين يتألف منهم المجلس البلدي ويضع على باقي الورقة اسمه ويؤرخها وتوضع في صندوق

مغلق، يكون مفتاحه عند أحد أفراد لجنة أمينة تهيأت لهذا الغرض، ويكون وضع الأوراق في الصندوق بواسطة شق في أعلاه وعند الانتهاء يفتح الصندوق بحضور جميع أعضاء اللجنة.[9]

ومع ذلك، كانت هناك مشكلة في الطريقة الانتخابية، حيث تم تزوير الانتخابات و تم انتخاب مدير وأعضاء البلدة كل عامين، وكان يتم إجراء الانتخابات من قِبَل عدد محدود من الأشخاص الذين تم تسجيل أسمائهم في السجل الذي احتفظ بالناخبين فقط. أرسل الرئيس الدائم رسائل إلى الناخبين، الذين أرسلوا في يوم الانتخابات ردودهم إلى ثلاثة تجار معروفين وأنصار الرئيس، الذين فتحوا مع رئيس البلدية صناديق الاقتراع السرية، وقرأوا الرسائل واتخذوا قراراً بشأن ذلك، كما تم انتخاب أسماء المنتخبين بشكل غير واقعي، واعتاد الأعضاء على عقد اجتماع اسبوعي للتعبير عن آرائهم في مطالب الشعب والمدينة.[10]

المحاولة الثالثة: تلت انتخابات المجلس البلدي انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف.[11] حيث أدرك الكويتيون أن السبب في تخلف بلادهم يعود لحرمان الكويت من مؤسسة معارف قوية تشرف على التعليم والمدارس، لهذا بدأ قادة الرأي فيهم يدعون إلى وجوب قيام مؤسسة معارف مستقلة ذات ميزانية ثابتة، ولما كانت خزينة الدولة ضعيفة كان لا بد من تخصيص الأموال عبر فرض ضريبة على التجارة البحرية بالاتفاق مع الأمير، وقد قاد التحرك شابين من الأثرياء هما :عبد الله حمد اصقر، والسيد محمد احمد الغانم وذلك بسبب كثرة اتصالهم بالعراق الذي ظهرت فيه حركة نهضة ثقافية وقومية، لكن السلطة تلكأت في التنفيذ نتيجة لتحريض بعض المغرضين، إلا ان تدخل عبدالله الجابر الصباح المتصرف باسم أمير الكويت من أجل اقناع الأمير، تم تشكيل مجلس المعارف الأول .[12]

وقرر كبار الشخصيات الكويتية أن الدعوة يجب أن تقتصر على خمسين ناخب من أشخاص كويتيين معروفين. وتم التخطيط أن يصلوا جميعًا إلى باحة مدرسة المباركية في تاريخ معين ووقت معين، حيث سيقوم كل منهم بالتسجيل في الانتخابات، ولهذا الغرض أعدت البطاقة الانتخابية أسماء اثني عشر شخصًا يتم انتخابهم كأعضاء في مجلس المعرفة ويتم بعدها مباشرة فرز الأصوات من قِبَل اللجنة المختارة وانتُخب الشيخ عبدالله الجابر رئيساً فخرياً لمجلس المعرفة.

ومع ذلك، بعد مرور عام، حدثت أزمة أثارها مطالب المعلمين بزيادة الرواتب. واستغل بعض المحرضين المجلس وحرضوا الأمير على حل المجلس. وحمّل بعض أعضاء المجلس الأمير مسؤولية الأزمة التي أعقبت ذلك حتى أعطى الأمير سببًا واضحًا لحل المجلس. وطالما تم انتخاب هذا المجلس، وكان العديد من أعضائه يعتقدون أن هذه الخطوة كانت تهدف في الأساس إلى شل حركة الإصلاح ومحاربة الإصلاحيين، واعتقدوا أن أحد أبشع طرق عرقلة الأعضاء أن السلطة تتحدى العمال على الأساس الوحيد للقوة.[13]ولذلك اتخذوا قراراً بالاستقالة من عضوية المجلس البلدي، حيث إن جميع أعضاء المجلس البلدي كانوا أعضاء في المجلس البلدي وفي مجلس المعارف، حيث رأى هؤلاء انه لا يمكنهم الإسهام في أي تعاون مع السلطة مالم تصلح الأحوال. نتيجة لهذا الموقف قررت السلطة اجراء انتخابات جديدة لمجلس المعارف لكنها حددت الأعضاء بستة بدلاً من اثني عشر وعينت الشيخ يوسف بن عيسى مديراً للمعارف. وبالتالي كانت هذه الخطة الغاء لدور الشخصيات الاصلاحية وفرض نظام التعيين في المجلس. وبهذه الخطوة انتهت تجربة الانتخابات الحرة في مجلس المعارف، وأقدم الأعضاء الإصلاحيين على الاستقالة من مجلس مكتبة المعارف.[14]

وأثارت استقالة هذه المجموعة الإصلاحية من مناصبها حفيظة العديد من الشباب المتحمسين المنتمين إلى أكبر وأغنى العائلات، وظهر بينهم عبد الله الصقر وصديقه عبد الله الثنيان، وبدأ كثير منهم في التحرك، وقد أدى تحركهم إلى دعوة لإصلاح قانون الانتخابات لمجلس المدينة على غرار انتخابات المجالس البلدية في البلدان الأخرى، لذلك طالبوا بوضع مجالس تحمل أسماء الناخبين قبل الإبقاء على الانتخابات وغيرها من الممارسات المحترمة. إلا أن المستفيدين استطاعوا إقناع سمو الأمير بذلك، خاصة من يشغلون مناصب مهمة في مجلس المدينة، الأمر الذي دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات لوقف هذه الأنشطة ومعاقبة أنصار حركة الإصلاح.

مع الأخذ بعين الاعتبار الإحساس بتوسع الحركة، حاولت السلطات السيطرة على الوضع من خلال الدعوة لانتخابات مجلس المدينة، ولكن بشرط أن يتم تفويض جميع الأعضاء الذين استقالوا سابقًا من مجلس المدينة بعد حل الأصدقاء الأوائل للمجلس.[15]

ثانياً: التوجه لتشكيل نظام حكم قائم على الشورى

في أوائل الثلاثينيات تعرض الاقتصاد الكويتي لأضرار جسيمة لسببين: الأول هو الأزمة المالية التي أثرت على العالم بأسره وأدت إلى الانهيار الاقتصادي في معظم أنحاء العالم، وخاصة في أغنى دولة، الولايات المتحدة الأمريكية. كما أغرقت اليابان الأسواق باللآلئ الاصطناعية التي بدأت تنمو في بحارها، مما أثر على الكويت ودول أخرى بين دول خليج اللؤلؤ، حيث تضررت تجارة اللؤلؤ الطبيعي بشكل مرعب، وكذلك أزمة السيولة في الكويت منذ عام 1923، والتي أطلق عليها اسم أزمة السبيلة. في تلك المرحلة نصح المفوض البريطاني العقيد دي جيري الشيخ أحمد باستخدام الأساليب الديمقراطية في الحكم على غرار تلك التي تمارس في إنجلترا والدول الأوروبية الأخرى، والمشاركة مع مجموعة من الكويتيين في إدارة شؤون البلاد.[16]

لذلك فقد تهيأت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية ساعدت في نجاح حركة الإصلاح الثانية والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1- العوامل الداخلية:

أ) تردي الأوضاع الداخلية: شهدت الكويت تردياً في الأوضاع الداخلية و الاقتصادية بسبب انتشار نظام الاحتكارات والضرائب والرسوم، وتردياً أمنيا تَمثَّل في عدم وجود شرطة منظمة وفي المجال التعليمي لم تكن هناك مدارس حكومية، وفي المجال الصحي لم تكن هناك مستشفيات حكومية.[17] مما ساهم في إثارة الرأي العام ضد السلطة الحاكمة، و ظهور الحركات الشعبية التي نتجت عن عدم الرضا الاجتماعي، والتي نتجت عن شعور الحكومة بعدم الاهتمام بإصلاح الإدارة والقضاء، وكذلك عن عدم فاعلية نظام التعليم، وسوء الحالة الصحية، وعدم وجود محاولات إيجابية للبحث عن البترول والماء، لذلك دعت مجموعة من القوميين في منتصف عام 1937 إلى إنشاء "الكتلة الوطنية" من أجل إنقاذ البلاد من الأخطار التي تهددها، وشكلت جمعية "الكتلة الوطنية" التي نشأت نتيجة للوعي الوطني و النضج الذي ظهر في الكويت وبدأ يتفجر وينتشر بين جميع الطبقات الاجتماعية، للمطالبة بحياة

ديمقراطية، ومن ثم دعم العمل الديمقراطي، وكان واضحًا أن هدف الكتلة كان المطالبة بإقامة حكومة نيابية في الكويت في هذا الوقت في فترة مبكرة نسبيًا لتحقيق العدالة وترسيخ مبادئ الحرية والازدهار والمساعدة في التقدم والتطور.[18]

ب) مجال التعليم: ساهم إنشاء المدارس في نمو التعليم في الكويت مما ساهم في ظهور تحولات اجتماعية فيها. وقد أنشِأت أول مدرسة نظامية في الكويت في عام 1911 وهي المدرسة المباركية، ثم أنشِأت المدرسة الأحمدية في عام 1921، كما افتتحت المكتبة الأهلية في عام 1922، وأنشئ النادي الأدبي في عام 1924، والذي يعتبر من أهم مؤسسات التوعية الفكرية الوطنية في الكويت.[19]

ونتيجة لتطور التعليم، أدرك الكويتيون أن سبب تخلف بلادهم هو حرمان الكويت من مؤسسة معرفية قوية تشرف على التعليم والمدارس، لذلك بدأ قادة الرأي بينهم يطالبون بمؤسسة معرفية مستقلة بميزانية ثابتة، وبما أن خزينة الدولة كانت ضعيفة، كان من الضروري تخصيص الأموال من خلال فرض ضريبة على التجارة البحرية بالاتفاق مع الأمير.[20]

ت) تشكيل الكتلة الوطنية: لعبت حركة طبقة التجار دورًا رئيسيًا في الحركة الوطنية الداعية إلى الحياة الديمقراطية، حيث حملت بعض جوانب النظام البرلماني الذي بدأ مع استيراد الديمقراطية الغربية مطالب الإصلاح. ومع ذلك، فإن الحكومة في البداية لم تتبنى هذا الاتجاه وضغطت بشدة على قادة المرور.[21] ونتيجة لضغط الشيخ، شكل اثنا عشر عضواً من المعارضة جمعية سرية تعمل على تقوية الوعي والروح الوطنية وتوجيه الحراك على المسار المنشود، وبدأوا في نشر مقالات في الصحف العراقية تندد بالوضع السيئ في العراق. وبدأت بطباعة وتوزيع منشورات في الكويت وكلها ادانت واستنكرت الوضع العام في البلاد و دعت إلى الإصلاح، وهذه الحركة دعت إلى التعليم والصحة وتنظيم الأوضاع الاقتصادية وإغلاق الكويت في وجه الأجانب "الفرس"، ودعت الأمير الى الاتصال بالطبقات العاملة.[22]

ث) الانقسام الداخلي في عائلة الصباح: ظهر انقسام واضح حول مسألة المجلس، فقد أيد ولي العهد آنذاك الشيخ عبد الله سالم الصباح مطالب الحركة الإصلاحية، وقابل الوكيل السياسي البريطاني وقدم له نسخة من وعد الشيخ أحمد الجابر الصباح في عام 1921 بتشكيل مجلس الشورى. فقد كان الشيخ عبد الله السالم ولي العهد يرى بضرورة التعجيل بإجراء الانتخابات قبل ان تظهر بوادر تخريبية.[23] ولذلك بعد اجتماع الوفد مع الأمير أحمد الصباح بحضور شقيق ولي العهد الثاني من أبيه، بعد انصراف الوفد من عند الأمير أرسل الأمير عبد الله سالم الصباح ولي العهد أخاه فهد إلى ديوان رئيس الوفد الشيخ يوسف بن عيسى رئيس، طالبا إليه تبليغ الجماعة (أعضاء الوفد تأييده هو وأخيه لمؤازرة الجماعة واستعداده للتعاون معهم في تحقيق مطالبهم)، مما شجع عزائم هؤلاء الرجال واستبشروا بالنجاح.[24]

2- العوامل الخارجية:

برزت عوامل خارجية لها تأثير على الأوضاع في الكويت وبرزت هناك جملة من العوامل المؤثرة على الكويت على النحو التالي:

1- التأثر بالجوار الإقليمي: وبحسب نظرية الديمنو التي تقول بان المناطق التي تعيش نفس الظروف وتتأثر بنفس المؤثرات قد تؤثر وتتأثر بالتغيرات في المناطق المشابهة لها.

لذلك لعبت المؤثرات الخارجية دورًا في الحركة الإصلاحية في الإمارات المجاورة، خاصة في البحرين، وفي الإمارات الأخرى، وخلال هذه الفترة كانت الحركات الوطنية ومطالب الإصلاح في المناطق المجاورة أقربها إلى دبي في الإمارات العربية المتحدة. وفي العام نفسه وافق مكتوم على مطالبهم رغم اختلاف ظروف الحركة وأسبابها عن ظروف الحركة والإصلاحات في الكويت.[25]كذلك في البحرين كانت قد بدأت جماعات المتعلمين وغيرهم تطالب بالإصلاحات وبالفعل اتخذت السلطات هناك إجراءات توافق بعضها مطالب هؤلاء، وهكذا فإن الحركات الإصلاحية الثلاثة قد ظهرت في نفس الوقت وكان لنجاح الحركة الإصلاحية الكويتية دور في تحقيق أهدافها.[26]

لم تكن الكويت معزولة عن محيطها العربي من التعرض للتيارات والأحداث والتفاعل معها، بل ظهرت في هذه الأثناء حركة (الشبيبة) في سوريا قبل عدة سنوات من عام 1938، ثم انتقل مركزها المنظم إلى العراق. دعت هذه الحركة إلى محاربة المستعمرين البريطانيين والفرنسيين، ودعت إلى حب الوطن والسعي لتحرير البلدان التي وقعت تحت نير الاستعمار.

2- توجهات الملك غازي في العراق: أثرت توجهات ملك العراق غازي على الحركة في الكويت، حيث مثل العراق القلب النابض للعروبة من خلال إذاعاتها التي تدعو لشعارات حماسية. انتهج الملك غازي سياسة استقطبت الكثير من الكويتيين. وبثت إذاعة قصر الزهور من قصره الخاص رسائل ونداءات إلى الدول العربية مشبعة بروح القومية. طبعاً تأثر كثيرون خاصة بعض المثقفين والتجار وشكلت الحملات الإعلامية للصحافة العراقية الحكومات في الكويت، ودعت البعض منهم للانضمام للكويت إلى العراق من أجل تطوير الكويت وتحقيق تنميتها، مستغلين هروب بعض الكويتيين إلى العراق مع قبول فكرة الوحدة بين البلدين .[27]

2- التدخل البريطاني: بعد أن قامت الحكومة الكويتية بملاحقة العديد من مؤيدي الإصلاح لاعتقالهم، مما دفعهم للتوجه إلى وكيل سياسي بريطاني لحماية أنفسهم من خلال طلب الحماية بشكل غير مباشر من خلال طلب الجنسية البريطانية، وطالب العديد من الإصلاحيين بزيادة المراقبة البريطانية، إما من خلال تعيين مستشار أو الحكم البريطاني المباشر، التخلص من الوضع والضغط عليهم، لكن هذا الرأي تعرض لانتقادات لأنه لا يفيد البلاد، بل يضر باستقلال البلاد.[28] ذكر وكيل سياسي بريطاني في إحدى رسائله أن بعض التجار والعديد من الشباب الكويتي أصبحوا فقراء نتيجة انهيار تجارة اللؤلؤ، الأمر الذي دفعهم إلى الاستماع أكثر إلى الدعاية العراقية الموجهة ضد حاكم الكويت والإيمان بها و هذا يدل على أهمية توثيق العلاقات التجارية مع العراق.[29]

استغلت بريطانيا العظمى هذا الوضع في محاولة لفرض وصاية داخلية على الكويت بعد أن فرضت الكويت إرادتها الخارجية وفقًا لاتفاقية 1899 بين الشيخ مبارك والبريطانيين، وفضلت هذا الجو وطالبت الأمير بإجراء الإصلاحات المطلوبة. وبخصوص ذلك، تواصل مع عدد من الإصلاحيين وعدد من غير الراضين عن الحاكم، لحملهم على تقديم عريضة تطالب باستقدام مساعد إنجليزي للمساعدة في حكم الأمير أو لضم الكويت إلى التاج البريطاني، وهذا مخالف لما تقوم به الحركة الإصلاحية التي لم تغير طبيعة القوة القائمة، بل بالمحافظة عليها من خلال الإصلاح،[30] وذلك لأن الاستراتيجية البريطانية مبنية على افتراض أن الكويت، بقدراتها المحدودة للغاية، سيكون من السهل السيطرة عليها في المدن في المستقبل البعيد، على عكس العراق، الذي كانت سياسة الحكومات المتعاقبة عليه في جميع الاتجاهات أكثر استقلالية و لتحريض جيرانهم ضد البريطانيين بما في ذلك الكويت، لهذا السبب حاول دائما ترهيب شيوخ الكويت بأن العراق لديه طموحات في بلاده.[31]

3- دور البعثات العلمية والتعليمية: ساهم ارتفاع مستوى التعليم في الكويت في الفترة المبكرة، وخاصة البعثات التعليمية في الخارج، في زيادة تطلعات أبناء هذا البلد للعب دور حكومي. تم إحضار أول مهمة تعليمية للمعلمين العرب للتعليم الحديث من فلسطين عام 1936، كما تم منح أطفال الصف التجاري في الكويت الفرصة للدراسة في الخارج وفي عام 1925 تم إرسال أول بعثة تعليمية إلى العراق وفي عام 1936 كان هناك ثلاثة عشر طالبًا كويتيًا في العراق في حين سوريا لديها أربعة طلاب أما الهند فلديها ستة.[32]

4- أنشطة رموز الاصلاح في العالم العربي: زار الكويت العديد من العلماء والسياسيين المستنيرين خلال هذه الفترة بين عامي 1920 و1927، مثل الشيخ عبد العزيز الجلبي، حافظ وهبة، الشيخ محمد أمين الشنقيطي، والشيخ محمد راشد رضا صاحب مجلة المنار. إضافة إلى ذلك، زار الكويت العديد من أصحاب الفكر القومي في ثلاثينيات القرن الماضي، ومنهم كاظم الصلح، وأكرم زعيتر، وناجي معروف، وفكري البارودي. كل هذا كان له تأثير واضح على المجتمع الكويتي.[33]

5- التأثر بالتيارات والأحداث: لم تكن الكويت بمعزل عن محيطها العربي من التأثر بالتيارات والأحداث والتجاوب معها، ففي هذه الأثناء ظهرت حركة (الشبيبة) التي تأسست في سوريا قبل عام 1938 بأكثر من عشر أعوام ثم انتقل مركزها المنظم إلى العراق. وقد دعت هذه الحركة إلى النضال ضد المستعمرين البريطانيين والفرنسيين، وتنادي بحب الوطن والسعي لتحرير البلاد الواقعة تحت نير الاستعمار. [34]

6- أحداث فلسطين: زادت الأحداث في فلسطين من قوة الحركة، وأنشأت الجماعة فروعاً لها في دول عربية مختلفة، بما في ذلك الخليج الفارسي، وتلقت استجابة قوية في الكويت نتيجة تأثيرها على الوضع في فلسطين، الأمر الذي ولّد معاداة البريطانيين، حتى أن بعض شباب المثقفين في الكويت قبلوا الدعوة الموجهة إليهم لمحاربة الاستعمار، وبدأ

الشباب بالتعبير عن غضبهم من وجود البريطانيين وتعيين عمال أوروبيين في مناصب عليا في بلدانهم وطالبوا بالإصلاحات.[35]

7- العامل الشخصي :كما يمكن القول بأن العامل الشخصي للحاكم لعب دوراً في ظهور هذا التطور السياسي، حيث كان الشيخ أحمد الجابر حينها، يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً فقط عند توليه الحكم، وربما ساهمت حداثة سن الحاكم في تشجيع التجار على كتابة الوثيقة الشعبية الأولى المطالبة بعودة المشاركة في الحكم عام 1921 والتي اتخذت اساساً قاعدة أساسية لحركة الإصلاح فيما بعد، وكان الشيخ ذا شخصية موقرة وقد كان اللطف والتواضع والمسالمة من اخلاقه ويحسن مقابلة زائريه هادئ الطبع،وقد كان سياسياً أكثر منه حربياً كارهاً لسفك الدماء يرغب بمعالجة الأمور بالحكمة واللين مهما أمكنه ذلك، ولم يكن يتصف بالشجاعة مثل جده مبارك الصباح.[36]

لذلك كانت اتفاقية "العقير" لعام 1922 لترسيم الحدود بين الكويت ونجد والعراق مؤشراً مهماً على ضعف الشيخ أحمد الجابر، حيث تم قطع الكثير من حدود الكويت ومنحها لابن سعود. في الوقت الذي أرسل فيه ابن سعود ممثله وكذلك العراق، كان الرائد مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلاً للكويت في هذا المؤتمر. يشير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ديكسون إلى أن الشيخ أحمد الجابر كان غاضباً عندما علم بنتائج اتفاقية "العقير" وأنه التقى السير بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج بعد الصفقة وسأله فقال له أن " السيف أقوى من القلم وأنه لو لم يسلم تلك الأرض لابن سعود لكان بالتأكيد أخذها، وربما أكثر منها بقوة السلاح وأني قد أرضيت جارك القوي وزرعت في نفسه شعوراً ودياً تجاه الكويت". [37] كانت هذه الاتفاقية بمثابة اشعار للأمير أحمد الجابر عن ضعفه أمام ابن سعود الذي تصاعدت قوته في ذلك الوقت بصورة مستقلة عن بريطانيا في حين كانت الكويت والعراق خاضعتين للهيمنة البريطانية، لذلك تجنباً لوقوع مواجهة بين ابن سعود وحاكم الكويت، تم تجاوز الحدود المرسومة عام 1913 بين الدولة العثمانية وبريطانيا لصالح ابن سعود، الذي كان يعتبر هذه المنطقة جزءاً من الصحراء السعودية، وخشية من أن يسيطر على المنطقة بقوة السلاح.[38] ثم سأل الشيخ أحمد عمّا إذا كانت بريطانيا العظمى تدخل الحرب دفاعاً عن حقوق الدول الصغيرة، فردَّ عليه السير بيرسي بأن هذا الأمر صحيح. [39] وقد كان ضعف الشيخ جابر واضحاً في سؤاله للسير برسي بقوله " إن كان الأمر كذلك فاذا توفي ابن سعود في يوم من الأيام وأصبحت أنا قوياً كجدي مبارك فهل تمانع الحكومة البريطانية إذا رفضت خط الحدود هذا غير العادل واستعدت أرضي التي فقدتها" فضحك السير برسي كوكس وقال "كلا وليبارك الله جهودك"[40]

ومع ازدياد الحركة الشعبية أصبح هناك عدة اتجاهات أولها يرمي إلى تغيير الحاكم، وثانيهما يرمي إلى حكم بريطانيا مباشرة، وثالثهما الانضمام إلى العراق، أما بريطانيا فقد كانت تخشى الخيار الثالث ولا ترى فائدة في الخيار الأول مجاناً ما لم ينطلق من رغبتها، لهذا تقدم الوكيل السياسي إلى الشيخ أحمد الجابر في 13 يونيه 1938 بنصيحة مفادها إدخال إصلاحات في البلاد وإشراك الشعب في إدارتها ولكن الشيخ لم يوافق، لذا بدأ الوكيل اتصالات بالمعارضة

إزاء ذلك واتفقوا على التمسك بالصُباح ولكن ضمن نظام نيابي، وعاد المقيم السياسي إلى الاتصال بالشيخ في 18 يونية 1938 عارضاً عليه تشكيل مجلس كالذي كان موجوداً أيام مبارك الصباح، غير أن الشيخ اضطر للرضوخ في نهاية الأمر عندما لاحظ أن النصيحة البريطانية أخذت تنحو منحى الأمر، فقد كتب المقيم البريطاني بالخليج الكولنيل فاول في 18 يوليو 1938 أنه لو رفض الشيخ أحمد المطالب الإصلاحية للمجلس فإن الورقة الأخيرة كانت هي عريضة من أعيان الكويت يطالبون فيها بحكم مباشر من البريطانيين.[41]

رابعا: تشكيل المجلس التشريعي الأول

سعى أعضاء في "الكتلة الوطنية" إلى تشكيل مجلس تشريعي، واختار أعضاء الكتلة ثلاثة من نوابهم لإيصال رسالة إلى الشيخ أحمد الجابر، تضمنت الرغبة في المشاركة في تسيير شؤون البلاد على أساس الولاء، وإقامة الشورى بين الحاكم والمحكوم، والتنمية في مختلف مجالات الحياة، تتطلب تبني مبدأ الشورى، وقد التمس أعيان الأمير إقامة المجلس التشريعي، لأنه ذو دلالة وأهمية، وقد كانت المجموعة قد حددت مطلبين أساسيين لها من الأمر وهما:

أولاً: المطالبة بتشكيل مجلس تشريعي على أساس انتخابات حرة وشريفة.

ثانياً: يُناط بهذا المجلس كافة الصلاحيات للإشراف على تنظيم شئون الإمارة.[42]

وتوجه الوفد إلى جلالة الأمير في قصره، وحضر الاجتماع الشيخ فهد الصُباح، وقد تسلّم عريضة أعدوها جاء فيها: (أحكم بينكم وبينهم على أساس الشورى المفروض من قبلهم وسار عليه الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية)، إلا أن التساهل الذي حدث على الجانبين أدى إلى نسيان هذا المبدأ الأساسي، كما فعل تطور الوضع والزمان ومرور البلاد بظروف صعبة. دفعت المخلصين بين رعاياك إلى تقديم المشورة لك، راغبين في فهم ما يصلح الأمور وما ينعكس نيابة عنك ؛ الأيام الغريبة، تقلبات الظروف، والحفاظ على ذاتية بلدنا واستقلالنا، إنشاء مجلس تشريعي يتألف من رجال البلد الأحرار للإشراف على التنظيم الخاص بهم،[43] فاستجاب الحاكم لرغبتهم وقرر إجراء انتخابات وأيده في ذلك نائبه الشيخ عبد الله السالم الصباح على اجراء الانتخابات حيث أعدت قائمة تضم 320 ناخباً استُدعوا للإدلاء بأصواتهم للإنتخابات التي فاز فيها 14 عضو من بين 20 مرشحاً، واختير الشيخ عبد الله السالم رئيساً للمجلس. [44]

في 29 يونيو 1938 أصدر الشيخ أحمد جابر قانون تأسيس المجلس الذي عرف بالمجلس التشريعي، ولعل ما ُيلفت النظر ومما أثار دهشة الإنجليز ما كان من صدور القانون المبيّن لصلاحيات المجلس والذي جاء في مقدمته أن الشعب ممثلاً في أعضاء المجلس المنتخبين هو مصدر السلطة. حيث كان هذا المجلس في هذا الوقت من تاريخ الأمة العربية ليس الكويت فحسب كان يمثل طابعاً تقدمياً، وافق عليه شيخ المدينة الذي كان يحكم البلد بالطريقة العربية المألوفة آنذاك في كل أنحاء الجزيرة العربية.[45] وقد أجريت الانتخابات التي شاركت فيها 150 عائلة كويتية، وفاز (14) عضواً لأول مجلس تشريعي، تشهده منطقة الخليج، وانتخب المجلس الشيخ عبد الله السالم رئيساً له، ووضع مشروع القانون الأساسي

للبلاد، ولكن الشيخ أحمد الجابر رفضه في بادئ الأمر، ولكنه أمام إلحاح المجلس، وافق الشيخ على إصدار القانون الأساسي، الذي سمي بالوثيقة الدستورية.[46]

وفي انتخابات المجلس الشعبي التأسيسي، تم انتخاب أربعة عشر عضواً للمجلس الجديد. وهم: عبدالله حمد الصقر، محمد ثنيان الغانم، يوسف بن عيسى القناعي، علي السيد سلمان، مشعان الخضير الخالد، حمد الداود المرزوق، سليمان خالد العدساني، عبداللطيف محمد الغانم، يوسف الحميضي، مشاري حسن البدر، سلطان ابراهيم الكليب، صالح عثمان الراشد يوسف مرزوق الداود، خالد عبد اللطيف الحمد.[47]

نشاط المجلس

بعد أن باشر المجلس مهامه قام بصياغة دستور الكويت في الأسبوع الأول من يوليو / تموز 1938، حددت فيه اختصاصات المجلس التشريعي، وحاز المشروع على اجماع أعضاء المجلس ورفعه للأمير للمصادقة عليه بتاريخ 9يوليو / تموز 1938، وعلى الرغم من أن صيغة الدستور كانت تتصف بالإيجاز فإنها احتوت مبادئ دستورية مهمة / كمبدأ السيادة الشعبية وكذلك حق المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية[48]، وهو أقرب إلى صيغة الوثيقة الدستورية، وتكوّن هذا القانون من مقدمة وخمسة مواد مأخوذة من الدستور المصري لعام 1923. وتعتبر المادة الخامسة من أهم مواد هذا القانون والتي نصت على أن المجلس التشريعي يتولّى السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد[49]، وقد تضمنت:

مادتها الأولى: "الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين ". ويُلاحظ أن هذه الوثيقة الدستورية – منذ وقت مبكر – تبنت المبدأ الديمقراطي الذي يجعل الأمة وحدها مصدر السلطات، وأن المجلس التشريعي يختاره أعضاؤه بالانتخاب، وليس بالتعيين، كما كان في مجلس الشورى السابق، كما أناطت الوثيقة بالمجلس التشريعي السلطة التشريعية كاملة وجعلتها مرجعاً لجميع المعاهدات والاتفاقيات الداخلية والخارجية. [50]

المادة الثانية: يتولى المجلس التشريعي إصدار القوانين الآتية:

1 – قانون الميزانية: وينظم كل دخل البلاد ونفقاتها ويوجهها بطريقة عادلة، باستثناء الملكية الخاصة لآل صباح التي لا يحق للمجلس التدخل فيها.

2. قانون العدل، والغرض منه إقامة الدين والقوانين التقليدية بطريقة تضمن الإدارة السليمة للعدالة بين اشخاص.

3. قانون الأمن العام، والغرض منه حفظ الأمن داخل الدولة وخارجها إلى أبعد الحدود.

4. قانون التعليم، والغرض منه سن قانون التعليم، ويتبع فيه مثال الدول المتقدمة.

5. قانون الصحة، والغرض منه هو سن قانون الصحة يقي البلاد وشعبها من أخطار مرض وأمراض مهما كان نوعه.

6. قانون البناء وهذا يشمل تعبيد الطرق خارج المدينة وبناء السجون وحفر الآبار وكل ما يساعد في البناء داخلياً وخارجياً.

7. قانون الطوارئ، والغرض منه هو سن قانون في الدولة لوقوع أحداث غير متوقعة. السلطة مخولة لتنفيذ جميع القوانين اللازمة لحماية أمن البلاد.

8. سَن كل قانون آخر تقتضيه مصلحة البلاد.[51]

المادة الثالثة: المجلس التشريعي الشعبي هو مصدر جميع المعاهدات والداخلية والاتفاقيات الخارجية، وكل ما يتم البدء به في هذا الصدد لن يتم اعتباره قانونياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه.

المادة الرابعة: نظرًا لعدم وجود محكمة استئناف في البلاد، فإن واجبات تلك المحكمة ستعطي لمجلس الشعب التشريعي حتى تشكيل هيئة مستقلة لهذا الغرض.

المادة الخامسة: يمثل رئيس المجلس التشريعي الشعبي السلطة التنفيذية السلطة في البلاد.[52]

وتنفيذاً لهذه القرارات في المجال الاقتصادي والإداري، أنشأ المجلس دائرة المالية وفصل المالية العامة عن تلك الخاصة بالحاكم، وألغى بعض الضرائب مثل ضريبة اللؤلؤ والغذاء، وخفّض الإيجارات، وألغى بعض الاحتكارات، مثل احتكار المشروبات الغازية. كما أقال بعض الموظفين المشتبه في ضلوعهم في فساد إداري خاصة في مصلحة الجمارك، وأنشأ المجلس مبنى جمركياً جديداً، وأسس قوة شرطة نظامية. وفي مجال التعليم أرسل المجلس بعثات تربوية إلى بغداد والأزهر وأنشأ ثلاث مدارس جديدة [53] وقد قام المجلس بمجموعة مهمة من الاصلاحات أيضاً منها تجريد الحاكم من أي قوة تذكر ومن معظم صلاحياته في التصرف في شئون الدولة، وقد أدى هذا الوضع إلى إلغاء العمل بصيغة العمل القائمة على مبدأ الحكم المشترك وقد أدى إلى تقليص دور الحاكم إلى تراجع النفوذ البريطاني.[54]

لم يكتفي المجلس بالنظام الأساسي الذي شبه بالوثيقة الدستورية بل أنجز لائحة داخلية خاصة به، وقانون انتخاب اعضاء غرفة التجارة والصناعة، واعداد مشروع قانون الجنسية، كما قام بمحاربة الفساد المنتشر في القضاء، وتمت زيادة رواتب القضاة، وجعل للقضاة قاضيين رسميين بدلاً من قاضٍ واحد، وأصبح له مكان خاص به، يتوسط مدينة الكويت بعد أن كان في بيت القاضي، وألزم القضاة بالاستناد إلى مجلة الأحكام العدلية والتي تعتبر أول مدونة رسمية في الفقه الحنفي في شأن المعاملات والقضاء، والتي صدرت في الدول العثمانية سنة 1869 .[55]

<u>خامساً: حل المجلس</u>

1- حل المجلس

السبب الأول: موقف بريطانيا

على الرغم من أن بريطانيا ضغطت من أجل إنشاء مجلس تمثيلي لتقاسم السلطة مع السيادة، لم يستغرق الأمر وقتًا طويلاً حتى اعترفت بريطانيا بوجود المجلس والدور الذي يلعبه من خلال الدستور والذي يقضي بعرض أي اتصالات أو اتفاقيات خارجية على المجلس، الأمر الذي أثار قلق السلطات البريطانية، وعندما رفض المجلس دفع الأموال لبريطانيا، تم حل المجلس بعد أيام قليلة.[56]

وقد أبدى الإنجليز تحفظاً في الاتصال المباشر بالمجلس فيما يتعلق " بشركة الزيت "، وفضلوا التعامل مع الأمير، وهو الذي تولى بدوره الاتصال بالمجلس. وكان واضحاً أن المقصود بهذا هو من الذي سيستلم حصة الكويت من دخل النفط. فقد كان رأي المجلس أن حكم الاتصال والمخابرة مع هذه الشركة (شركة الزيت) خاضع للأصول نفسها المتبعة مع الشركات الأجنبية التجارية الأخرى في الكويت، لكن هذا الرأي من المجلس لم يكن ليرضي الإنجليز.[57] ويقول تقرير صادر من الوكيل في 19 أكتوبر 1938 أن بريطانيا خشيت ان يوضع دخل النفط مستقبلا تحت تصرف المجلس وتفقد الأسرة الحاكمة نفوذها لذلك قررت أن تأخذ المبادرة لتحول دون ذلك. ولم يحل الشيخ المجلس إلا بعد أن حصل على تأكيد بالموافقة البريطانية على إجراءاته.[58]

كما نظرت المملكة المتحدة إلى المجلس بعين الريبة لأن القانون أذن للمجلس بالتعامل مع الشؤون الخارجية للكويت بما يتعارض مع اتفاقية الحفاظ على جزيرة فليك، كما كانت هناك بعض القضايا بين المجلس والمحافظ بشأن بعض الأمور الإدارية.[59]ولم يكن الانجليز كذلك ليرضوا بالإعتبار القومي الذي قاد خطوات كثيرة من أعضاء المجلس التشريعي، خاصة طرح مسألة التنسيق والتعاون مع القوى الوطنية التي كانت في صفوف المعارضة في العراق وسوريا، وتجاوباً مع ما كان يحدث في فلسطين من أحداث مأساوية دامية.[60]

كما أعربت بريطانيا عن قلقها من أن وجود المجلس التشريعي، الذي دخل حيز التنفيذ بقانون أن "مصدر السلطة هو الشعب الذي يمثله أعضاء المجلس المنتخبون"، قد يؤدي إلى إثارة وضغوط من الجمهور العربي للمطالبة به. إن الديمقراطية، التي يعتبرها البريطانيون شرًا، والتي تؤدي في النهاية إلى حالة إعادة الميلاد، تهدد الوجود البريطاني كله.[61]بالرغم من ذلك فقد حاول المجلس تهدئة مخاوف بريطانيا من أن المجلس تسبب بفسخ الاتفاقيات بين أمير الكويت وبريطانيا، وفي 29 أكتوبر 1938، بعث أعضاء المجلس التشريعي الرسالة التالية عن طريق سمو الأمير إلى المقيم البريطاني في الخليج:

تمت الإشارة إلى رسالتكم المؤرخة 20 أكتوبر 1938، والتي أرفقت بها نص خطابك أمام المجلس التشريعي.

بالإشارة إلى رسالتي الموجهة إليكم بتاريخ 11 أكتوبر، من المهم أن أوضح ما يلي:

بعد أن أصدرت مرسوم 2 يوليو 1939، في شكل قانون بشأن سلطة المجلس التشريعي الشعبي، اتضح في مادته الأولى أن "الأمة هي مصدر السلطات ممثلة في نوابها المنتخبين. ". اتضح إذن أن البلاد بدأت العمل وفق قانون بطريقة برلمانية. ومن أجل أن تصبح جميع الأوامر والقوانين والاتفاقيات باسم حكومة الكويت شرعية ومقبولة، يجب أن تحصل على موافقة المجلس المذكور في جلسة رسمية.

أوضح أعضاء اللجنة المندوبين من المجلس المذكور الذين اجتمعوا مع معالي الشيخ عبد الله سالم والنقيب دي جوري [الوكيل السياسي] أن المجلس بعد أن تلقى ملخصات المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع قرر ما يلي:

أ. يعتمد المجلس بشكل كبير على الشيخ أحمد جابر الصباح للاستمرار كرئيس أعلى للدولة. لتسهيل التواصل بين حكومة جلالة الملك وحكومة الكويت دون المساس بالصلاحيات المخولة للمجلس التشريعي للشعب بموجب مرسوم صاحب السمو

الملكي بتاريخ 2 يوليو 1938، انتخب المجلس، بعد مناقشات سابقة مع النقيب دي جوري، مجلسه يعمل عضوان كقناة اتصال بين صاحب السمو الملكي والبرلمان.

ب. المجلس مقتنع حتى الآن بأنه لا توجد نية لإجراء أي تغييرات جديدة من أي نوع لا من الحكومة البريطانية لصاحب الجلالة ولا من حكومة الكويت بشأن العلاقات والاتفاقيات بين الحكومتين وفقًا للمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مسبقًا بين البلدين؛ الحاكم الحالي أو الحكام السابقين.

ج. المجلس مقتنع بأهمية ومزايا الصداقة والدعم البريطاني الذي سيظل دائماً هدف المجلس التشريعي في كافة الشؤون السياسية.[62]

السبب الثاني: مسألة الاحتكارات

وبينما حظي المجلس التشريعي بتأييد واسع، إلا أنه لم يخلو من معارضة قوية، والتي لعبت على ما يبدو دورا ًكبيرا ً في إلغائه النهائي، وأبرزها احتكار القطاع المالي (المشروبات الغازية)، والاستحواذ على عصائر الفاكهة، احتكار شركات انتاج ونقل وتفريغ الثلج وتصدير الرمال إلى العراق. في الواقع الكويتي في ذلك الوقت، كانت هذه القضايا مهمة لاقتصاد البلاد. كان أول المستفيدين من هذه الاحتكارات هم أعضاء محيط الأمير أو بعض التجار الذين دخلوا في اتفاقيات مع رجال الحاشية، مما يعني أن أعضاء البرلمان اصطدموا مع أصحاب النفوذ في سلطة "الأوليارشي"، والتي بدورها بدأت في تحريض الأمير، وتقديم المشورة للتخلص منه.[63]

السبب الثالث: مسألة المهاجرين الأجانب إلى الكويت

تشكل قضية الهجرة، خاصة من أصل إيراني، تحديًا كبيرًا لدور المجلس في الحفاظ على الهوية العربية للكويت، حيث وصل عددهم إلى حوالي 10 آلاف بسبب الصراع الداخلي الإيراني، وكان الحديث حول أول مشروع تعداد لفهم السكان الكويتيين من أصل إيراني اتخذ المجلس موقفًا يميز بين السكان الأصليين والمهاجرين، على الرغم من أن المجلس لم يكن لديه نية للمطالبة بترحيلهم، إلا أن المجلس لم يوضح موقفه بشكل كامل، لذلك استفادت المملكة المتحدة من الإصلاح. إن تصوير الكويتيين لها على أنها ضدهم والضغط عليهم دفع هؤلاء الكويتيين إلى النظر بعين الريبة إلى من يهاجم هذا الاتجاه أو التحدث ضده. [64]

فقد واجه المجلس مصاعب كبيرة تمثلت في معارضة الإيرانيين الشيعية عندما أظهروا استيائهم البالغ لعدم تمثيلهم في المجلس ولا يستبعد قيام بريطانيا وراء مطالب الإيرانيين الشيعة ضد المجلس، وقد أكد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بأن ما يزيد عن أربعة آلاف وخمسمائة من الشيعة الإيرانيين المقيمين في الكويت تقدموا إلى دار الوكالة مطالبين بحمايتهم وتحقيق مطالبهم التي تتلخص فيما يلي:

- تمثيلهم في المجلس التشريعي والمجالس المحلية الأخرى.
- فتح مدارس شيعية وإيرانية خاصة بهم.

لكن أعضاء المجلس رفضوا ذلك واعتبروا هذه المطالب تمس بكيان الكويت وقومتيها العربية، مما أدى إلى قيام مظاهرات طافت شوارع الكويت لأول مرة تطالب بإسقاط المجلس[65].

وبالرغم من كل التطمينات التي قدمها المجلس للمعتمد البريطاني التي تم الإشارة إليها سابقاً، وللأمير والعائلة الحاكمة من خلال تخصيص 76% من إجمالي الإيرادات العامة لرواتب العائلة المالكة وعائلات الحاشية، إلا أن الصدام وقع بين الطرفين ومع ذلك في ديسمبر 1938، أدت مواجهة مفتوحة بين الأمير والمجلس إلى تحصين المجلس في قصر نايف، والسيطرة على مخزن للأسلحة. استدعى الأمير القبائل لدعمه وتم تطويق القصر، وكفل الأمير، مقابل استسلامهم السلمي، سلامة أعضاء المجلس وسلامة ممتلكاتهم. [66]

المجلس التشريعي الثاني:

تم حل المجلس التشريعي الشعبي بعد ستة أشهر فقط من تشكيله، وتم قمع المنظمة الوطنية الرئيسية، نادي الشباب. ومع ذلك، لا تزال المشاعر القومية في الكويت قوية. ثم أعلن الحاكم أنه سيحكم بمفرده، لكن تمت الدعوة إلى انتخابات جديدة بعد ذلك بوقت قصير، شارك فيها 400 ناخب و12 نائباً فازوا، مما سمح لمجلس النواب باستئناف نشاطه. بعد تشكيل الحكومة الجديدة، يبدأ النظر في مشروع دستور جديد قدمه الحكام، يتضمن أحكاماً لإلغاء الدستور القديم وإعطاء الحكام حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء، وبالتالي تحويله من لجنة استشارية.[67]

من ناحية أخرى، قدم أعضاء المجلس التشريعي للولاية الثانية مشروع القانون الأساسي لدستور الكويت بدستور البلاد، بدلاً من الذي قدمه الأمير، المشتق من الدستور الذي أصدرته مملكة العراق. وضع مشروع القانون الذي قدمته اللجنة أسس ديمقراطية برلمانية ومنح المجلس التشريعي الوطني سلطات واسعة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الجديد. حرية وسيادة واستقلال الكويت، وحرية التعبير للمواطنين، وضمان المساواة بينهم، وتحديد مصدر القانون للمجلس التشريعي الذي له سلطة تعيين القضاة، ويضمن استقلال القضاء، وضرورته للمجلس التشريعي لاعتماد الموازنة.[68]

امتنع الحاكم عن تصديق الدستور، وبعد إلحاح النواب على الحاكم بالإسراع في التصديق على الدستور وعدهم أنه سيبلغهم رأيه بعدما ينتهي من دراسته، وكان المعتمد البريطاني والحاكم يميلان إلى الأخذ بدستور شبيه بدستور إمارة شرق الأردن، وقد رفض النواب مناقشة الوثيقة البديلة، وفي الوقت ذاته صدر أمر من الشيخين على الخليفة الصباح، وفهد السالم الصباح المسؤولين عن الأمن العام بمنع الاجتماعات إلى حين اعتماد الدستور، وفي خطوة كانت تشير إلى رفض الأمير للدستور، أصدر الحاكم أمراً إلى رئيس مجلس الأمة التشريعي عبدالله السالم الصباح، بوقف أعمال المجلس لحين التصديق على الدستور، مع تسليم الأوراق والكتب والمعاهدات والوثائق الرسمية و الخاصة بالمجلس إلى دائرة الحاكم، وقد رفض أعضاء المجلس تنفيذ ذلك الأمر مما أدى إلى توتر في داخل البلاد بين سلطة الحاكم وأنصار الحركة الإصلاحية .[69]

وفي هذا الوضع المتوتر،حاول بعض أنصار الحركة الإصلاحية الاحتجاج فردت الحكومة بقوة على المحتجين وقُتِل في هذه الأحداث محمد عبد العزيز القطامي رئيس شرطة الميناء التابع للمجلس، ومحمد المنيس الذي عاد للكويت من العراق، وألقى خطاباً مناهضاً للحكومة، مما أدى إلى اعتقاله، وحين حاول بعض مناصريه الاحتجاج والمطالبة بإطلاق سراحه، تم اطلاق النار عليهم.[70] وجرى اعدامه مصلوباً بالرصاص في ساحة الصفاة، كما جرى اعتقال عدد من

النواب وأنصار المجلس .[71] ولوحق آخرون مما اضطرهم إلى مغادرة البلاد سراً إلى العراق، أو الإقامة فيها وعدم العودة إلى البلاد وانتهت حركة الإصلاح والحكومة التمثيلية.[72]

مجلس الشورى

بعد حل مجلس الأمة الثاني، بادر الحكام إلى إنشاء مجلس استشاري بديل، وهو ثاني مجلس استشاري في تاريخ الكويت وانتخابات المجلس التشريعي، لكن وجود مجلس استشاري سيساعد على تهدئة الغضب الشعبي.[73]وتم تعيين أعضائه، وكان عددهم 14 عضواً وكان من بينهم بعض أفراد الأسرة الحاكمة برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيس مجلس الأمة التشريعيين الأول والثاني المنحلين.[74]

2- <u>تراجع الحركة الإصلاحية</u>

تبع أحداث المجلس التشريعي الدامية في عام 1939 حالة من الركود السياسي استمرت حتى نهاية حكم الأمير أحمد الجابر 1950م، واقتصرت المشاركة السياسية في هذه الفترة على بعض القنوات في بعض المجالس المحلية المتخصصة كالبلديات والمجالس المحلية، والتي قد تأتي بالانتخاب من قبل الحكومة حيناً، أو إعادة الانتخاب، أو يتم استبدال المنتخبين بأعضاء يختارهم الحاكم حيناً آخر، ولكن تلك النشاطات كانت من الضعف بمكان أن يتم تفصيلها كعامل مؤثر في الحياة السياسية والديمقراطية في الكويت.[75]

ويعود ذلك إلى الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات بحق أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء "المجموعة الوطنية"، مما أدى إلى توقف جميع الأنشطة والحركات السياسية الوطنية في الكويت خلال هذه الفترة، وخلق حالة من الخوف الاجتماعي من المحاولة. للمطالبة بالإصلاح مرة أخرى مع نفس الحكام، وكذلك مع البريطانيين. كما ساهم التركيز على الحرب العالمية الثانية في كونها حزبًا سياسيًا خلال هذه الفترة، مما قلل من اهتمامها بقضايا التنمية السياسية في الإمارات العربية أو المشاركة الديمقراطية في الخليج. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ساهم اكتشاف النفط الكويتي وزيادة الصادرات في زيادة الإيرادات المالية للحاكم، وبالتالي زيادة سلطته ونفوذه، وتقليل اعتماده على رجال الأعمال، وزيادة الاعتراف بشرعيته الحاكمة. وقد أدى ذلك، إلى جانب وضعه الاقتصادي المحسن، إلى ترسيخ موقفه السياسي وبسط سلطته حتى بين الرؤساء الفرعيين، والتي دعمها الأمراء الكويتيون دائمًا بالدعم المالي، مما سمح للمعارضة بالسيطرة على الإجهاض المخطط لخططهم.[76]

كما شكلت وفاة الملك غازي في العراق إثر حادث طرق في أبريل 1939 والتي جاءت بالتزامن مع حل المجلس التشريعي في مارس من العام نفسه، مما ساهم بشكل كبير في عملية الجمود السياسي في الكويت، حيث يرجع تأييد الملك غازي للحركة الإصلاحية في الكويت من بين أهم العوامل التي ساهمت في الضغط على الشيخ أحمد الجابر والاستجابة لمطالب الحركة في إنشاء المجلس التشريعي. ويذكر المندوب السياسي البريطاني في الكويت في رسالة للمقيم السياسي في بوشهر في 19 نوفمبر 1939 "أن موت الملك غازي كان من عوامل الانفراج وتحسن الوضع السياسي في الكويت،

وأسباب هذا التحسن لا يصعب تشخيصها، ويؤسفني أنها وليدة اختفاء الأسباب الخارجية أكثر من كونها عائدة لأي تحسن في الإدارة الداخلية، ويمكن تلخيص الأسباب الخارجية في موت الملك غازي ملك العراق".[77]

وتجدر الإشارة إلى أن المطالب الشعبية التي انتجتها حركة المجلس التشريعي عام 1938 والتي تمثلت في شعارين الأول سن دستور دائم للبلاد ينص على تحديد السلطات وحقوق المواطنين، والثاني إجراء انتخابات عامة لتكوين مجلس تشريعي يملك سلطات حقيقية لا مزيفة للمساهمة في حكم البلاد.

شكّل هذان الشعاران المحور الذي تدور حوله الحركة الوطنية في الفترات اللاحقة لحكم الأمير أحمد الجابر، والمقياس الذي تقاس به جدية السلطة وإخلاصها في التقرب من الشعب والتنازلات التي تعرضها، واللذان تبنتهما الحركة الوطنية لاحقاً، والاصلاحات التي تبناها الأمير سالم الصباح فيما بعد.[78]

Abstract

The first democratic experience in Kuwait 1938-1939

By Ibtisam Abdullah Sheikh Al-Safi

This study aims to identify the most important stages that the Kuwaiti parliament has known and experienced, the brakes and failure factors it faced, and then the prospects that await this promising democratic experience. The importance of focusing on the Kuwaiti experience and studying the main sites that shaped its course stems from the fact that the State of Kuwait adopted a parliamentary democratic system before the other Arab Gulf countries, and that the first seeds of this system were planted in it during the previous independence period, which was then strengthened independently and increased its effectiveness and dynamism. Perhaps the year 1921 was the beginning of the first democratic elections in Kuwait, when the first legislative elections were held in Kuwait to select the members of the Kuwaiti Legislative Council in 1938, but the late Emir of Kuwait Sheikh Ahmed Al-Jaber Al Mubarak Al-Sabah dissolved the committee in 1939. The experience of the Kuwaiti Parliament did not reappear until 1962, after gaining independence, because a second legislative election was held in 1962, which strengthened the second Kuwaiti Legislative Council (the Constituent Assembly) consisting of (20) members, which was later known as the National Assembly.

Keywords: Kuwait, National Assembly, Parliament, Democracy, House of Representatives

الهوامش

س [1] حسين خلف الشيخ خزعلي، التاريخ السياسي للكويت، ج 5، مطابع دار الكتب – بيروت، 1965، ص 13–14

[2] Jacqueline S. Ismael ,Kuwait: Social Change in Historical Perspective Publisher: Syracuse University Press. Place of publication: Syracuse, NY. Publication year: 1982,p72.

[3] عبد العزيز الرشيد، وضع الحواشي والتنسيق: يعقوب عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1978، ص277

[4] محمد العيدروسي، ص165

[5] محمد العيدروسي، ص185

[6] محمد العيدروسي ص185

[7] أحمد الديين، ص 25

[8] محمد العيدروسي، ص185

[9] أحمد الديين، ص 25

[10] نجاة الجاسم، ص153

[11] خالد طعمه، ص385

[12] العدساني، ص18

[13] العدساني، ص19

[14] العدساني، ص19

[15] العدساني، ص22

[16] أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750–1965 م، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط1، 1984، ص369

[17] عبد الله الأنصاري، تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول ملس التعاون الخليجي : كتاب متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، اشراف عبد الله عبد الخالق، اللقاء السنوي الثاني والعشرون 1–2 فبراير 2001، دبي – الإمارات العربية المتحدة، منتدى التنمية، دار قرطاس للنشر، الكويت، 2001. ص27.

[18] العدساني، ص 24

[19] نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين 1914– 1939، المجلس الوطني لثقافة والفنون والدب، الكويت، ط2، 1997 .، ص14 .

[20] خالد العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني .، ص19.

[21] محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991–2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص32.

[22] (نجاة الجاسم،ص 160)

[23] محمد العيدروسي، ص167

[24] خالد العدساني، ص29

[25] المصدر السابق

[26] نجاة الجاسم،ص154

[27] محمد العيدروسي، ص180

[28] نجاة الجاسم، ص154

[29] خالد السعدون، 2013: 220

[30] العدساني، ص24

[31]، عصام الطاهر، الكويت ...الحقيقة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 1996، ص98 .

[32] نجاة الجاسم، ص14

[33] فيصل مخيط عبد الله أبو صليب، العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت منذ النشأة ولغاية عام 1962، جامعة الكويت، ص 17، تاريخ زيارة الموقع 10/11 2020.

https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=767:2019-06-26-09-03-51&catid=92&Itemid=1047&lang=ar

[34] نجاة الجاسم، ص155–156.

[35] نجاة الجاسم، ص155–156

[36] حسين الخزعلي ص10

[37] حسين خزعل، ص146

[38] حسين خزعل، ص147

[39]) p70, Jacqueline

[40] حسين خزعل، ص146

[41] حمد السعودي، احمد الطاهر، الديمقراطية الكويتية ص44– 46

[42] العدساني، ص26

[43] عصام الطاهر، ص98

[44] مسيرة الحياة الديموقراطية، موقـــع مجلس الأمة الكويتي، تاريخ الاطلاع، 10 سبتمبر
//http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1965

[45] أبو حاكمه، ص367

[46] عبد الله الأنصاري، ص 28

[47] خالد طعيمه، ص390

[48] مطهر الصفاري، ص10

[49] نجاة الجاسم، ص24

[50] عبد الله الأنصاري، ص28

[51] p74 , Jacqueline

[52] خالد طعمه، ص391

[53] نجاة الجاسم، ص24

[54] غانم النجار، ص3

[55] خالد طعمه ص392

[56] غانم النجار، ص3

[57] خلدون النقيب، ص32

[58] احمد السعودي، ص 44– 46

[59] العيدروسي، ص167

[60] خلدون النقيب، ص32

[61] العيدروسي، ص 168

[62] P76 , Jacqueline

[63] خلدون النقيب، ص32

[64] العدساني، ص30

[65] العديدروسي ص 168

[66] P76 , Jacqueline

[67] عبد الله الأنصاري، ص 28

[68] أجمد الديين، ص35

[69] أجمد الديين، ص34

[70] P77 , Jacqueline

[71] أجمد الديين، ص36

[72] P76 , Jacqueline

[73] مطهر الصفاري، ص11

[74] أجمد الديين، ص37

[75] محمد العجمي، ص35

[76] ناظم نواف إبراهيم، ص7

[77] خالد السعدون، ص168

[78] جريدة الطليعة، 2012/5/21م، الكويت